

## الضفة الغربية وقطاع غزة

### وصندوق النقد الدولي

لا يزال الصراع الإسرائيلي-اللسطيني من الصراعات الأكثر استعصاء على الحل والأشد جسامة في المضار الناجمة عنه على مستوى التاريخ العالمي الحديث. ومنذ عهد بعيد لا تزال تسوية هذا الصراع واحداً من أهم الأهداف التي يسعى المجتمع الدولي لتحقيقها. وكانت اتفاقيات أوسلو التي وقّعت بين الإسرائيليين واللسطينيين في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٥ هي أول بارقة أمل حقيقية في التوصل إلى تسوية سلمية نهائية للصراع. فقد تأسست بموجبها السلطة الفلسطينية وأوكلت إليها مهمة بناء مؤسسات جديدة بدءاً من الصفر، وصياغة إطار للسياسات والقوانين في الضفة الغربية وغزة من شأنه أن يكون أساساً لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل. وأحرز تقدم كبير نحو هذه الأهداف حتى اندلعت الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠. وبرغم الجهود التي بُذلت لإعادة عملية السلام إلى مسارها المقرر ("خارطة الطريق") استمر تدهور الموقف حتى انتهى بانتخاب حكومة تقودها حركة حماس في عام ٢٠٠٦، وما أعقب ذلك من حصار إسرائيلي وتقسيم فعلي للضفة الغربية وغزة إلى كتلتين سياسيتين منفصلتين. وظلت السلطة الفلسطينية تعمل جاهدة طوال تلك الفترة للحفاظ على فعالية الدور المنوط بها، ومواصلة جهود الإصلاح، والحيلولة دون تحول الأزمة الاقتصادية الراهنة إلى كارثة إنسانية.

### دور صندوق النقد الدولي

عُهد إلى صندوق النقد الدولي بمهمة العمل مع السلطة الفلسطينية في ظل اتفاقيات أوسلو. ولا يستطيع الصندوق تقديم دعم مالي للضفة الغربية وقطاع غزة (لأنها ليست دولة عضواً)، ولكنه يستطيع تقديم المساعدة لها من خلال المشورة بشأن السياسات في المجالات الاقتصادية الكلية والضريبية والمالية، وهو ما يواصل القيام به منذ عام ١٩٩٤. كذلك يقدم الصندوق المساعدة الفنية بالتركيز على الإدارة الضريبية وإدارة الإنفاق العام والرقابة والتنظيم المصرفيين وإحصاءات الاقتصاد الكلي. وقد عمل خبراء الصندوق مع السلطة الفلسطينية مؤخراً لوضع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية التي عُرضت في مؤتمر البلدان المانحة في باريس عام ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أن تقارير خبراء الصندوق التي تستعرض التقدم في تنفيذ الخطة مع التركيز على مجالي الاقتصاد الكلي والمالية العامة كانت موضع اعتبار من المانحين عند اتخاذ قرارات صرف الموارد المالية (راجع أحدث التقارير في الموقع الإلكتروني التالي: [www.imf.org/wbg](http://www.imf.org/wbg)).

وعقب تأسيس السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤، شرعت في تنفيذ برنامج للإصلاح وبناء المؤسسات، مع تمويل عملياتها من الإيرادات الجمركية (التي تحصلها لها السلطات الإسرائيلية) والدعم المقدم من الجهات المانحة. غير أن تدهور العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية في السنوات الأخيرة أدى إلى انقطاعات متكررة في

تحويل الإيرادات الجمركية، مما تسبب في إلقاء عبء مالي متزايد على عاتق الجهات المانحة الأجنبية. أما التعافي الاقتصادي الذي بدأ في عام ١٩٩٤ فقد توقف بشكل مفاجئ في عام ٢٠٠٠ ثم اتخذ مسارا عكسيا في عام ٢٠٠٦. وبين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار ٥% تقريبا. ولا يزال معدل البطالة شديد الارتفاع (٢٠% في الضفة الغربية و ٤٠% في غزة).

ورغم صعوبة الأوضاع السائدة، تمكنت السلطة الفلسطينية من تخفيض عجز المالية العامة (قبل المنح) إلى ١٩% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٤ مقابل ٢٤% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٧. كذلك أحرزت السلطة الفلسطينية تقدما ملموسا في تقوية نظام الإدارة المالية العامة (للمساعدة في تحديد أولويات الإنفاق العام وتحسين جودته)، وإضافة إلى ذلك، فرضت السلطة الفلسطينية ضوابط صارمة على توظيف العمالة ومستوى الأجور في القطاع العام، وطبقت تدابير لتحسين سداد فواتير المرافق، كما نجحت في سداد المتأخرات.

### التحديات المقبلة

تكتنف آفاق الاقتصاد الكلي والمالية العامة مخاطر جسيمة. أولا، من الضروري صرف مبالغ المعونة الأجنبية وتحويل حصة السلطة الفلسطينية الكاملة من الإيرادات الجمركية في الوقت المقرر لتجنب عودة مشكلات السيولة وتراكم متأخرات الإنفاق من جديد. وعلى المدى المتوسط، يتعين تنفيذ إصلاحات الخدمة المدنية ومعاشات التقاعد لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة. ثانيا، ستظل هناك عقبات بالغة الصعوبة أمام نمو القطاع الخاص واستثماراته وعمليات إعادة الإعمار في الأراضي الفلسطينية ما دامت القيود مفروضة على العبور والحركة. ثالثا، ترتبط بهذه القيود المادية مشكلات ناشئة عن قيود التحويلات النقدية إلى بنوك غزة. ويتسبب ذلك في تقليص قدرة سكان غزة على تغطية احتياجاتهم الأساسية عن طريق المدفوعات النقدية، كما يقوض قدرة هذه البنوك على مواصلة العمل. وأخيرا، من الأهمية بمكان أن يشكل الفلسطينيون حكومة وحدة وطنية تضمن الاندماج بين قطاع غزة والضفة الغربية وتساعد في الحفاظ على دعم المجتمع الدولي. ويمثل التعاون الوثيق بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والجهات المانحة عاملا ضروريا لتقليص هذه المخاطر وتيسير التعافي للاقتصاد الفلسطيني.

ولم يتأثر اقتصاد الضفة الغربية وغزة تأثرا ملحوظا حتى الآن بالأزمة العالمية، نتيجة لعدم وجود روابط مصرفية وتجارية قوية مع بقية العالم. أما في المستقبل فقد يؤدي الركود العالمي إلى خفض النمو في إسرائيل، مما يؤثر سلبا على الصادرات الفلسطينية، وإن كان إسهامها الحالي في إجمالي الناتج المحلي يقتصر على ١٥%. وقد يؤدي الركود العالمي أيضا إلى خفض تمويل المانحين، فضلا على تراجع تحويلات الفلسطينيين في الشتات.